

نحو حوكمة مرنة للأمركية: الرؤية الاستراتيجية وخارطة الطريق لتنظيم العلاقة بين المركز والسلطات المحلية (موجب رؤية المؤتمر الوطني للشراكة والتكامل)

المقدمة: انسداد الأفق التشريعي والبديل الواقعي لإدارة الدولة تواجه الدولة اليمنية في لحظتها الراهنة تحدياً بنسبها هائلًا يتمثل في التآكل المستمر لكفاءة الجهاز الإداري، وتعاقد الاختلالات الإدارية والمالية نتيجة لصراع محتدم على الصلاحيات والموارد المادية والمالية، وهي أليات لم تعد تتوافق بالمطلق مع معطيات الواقع المتغير. لقد أدى هذا التداخل الحاد في الصلاحيات وضبابية أليات التعامل المتبادل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية إلى شلل شبه كامل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتجميد جهود التنمية المستدامة.

وفي غمرة البحث عن مخرج، يبرز التوجه نحو صياغة تشريعات دستورية وقوانين جديدة تماما كخيار مثالي، إلا أن القراءة الموضوعية للواقع المعقد تؤكد أن سن تشريعات جذرية جديدة أو تعديل الدستور يعد أمرا غير ممكن في الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد. إن غياب البيئة التشريعية المستقرة يضع صانع القرار أمام حتمية البحث عن حلول مبتكرة من داخل المنظومة القانونية النافذة. بناء على ذلك، لا يوجد أي بديل في الوقت الراهن سوى الارتكاز على القوانين الحالية وتفعيلها بمرنونة، ومن هنا تنبع عبقرية الرؤية الاستراتيجية التي قدمها «مؤتمر الشراكة والتكامل بين الحكومة والسلطات المحلية» المنعقد في عدن (14 - 16 يونيو 2026م)، والتي تمثل حلا عمليا مرحليا يوازن بين الحفاظ على كيان الدولة وتمكين المجتمعات المحلية.

أولا: المرجعية الثلاثية للرؤية الاستراتيجية للحل

تعتمد الرؤية المطروحة على ثلاثة محاور رئيسية تتكامل فيما بينها لتشكيل إطار قانوني وإداري انتقالي متماسك:

تنفيذ الحددات الدستورية: الاستناد إلى المبادئ الدستورية التي تؤكد على اللامركزية الإدارية والمالية كأصل لتقديم الخدمات وتحقيق التنمية.

التفعيل الكامل والتهيئة لقانون السلطة المحلية الحالي: استغلال كافة الصلاحيات المتاحة قانونيا والتي ظلت معطلة أو غير مفصلة لسنوات، لانتزاع أكبر قدر من تمكين المحافظات دون انتظار تشريعات جديدة.

تأسيس «الهيئة الوطنية المشتركة»: كأطار تنظيمي مرن ومؤقت يقود المرحلة الانتقالية حتى تنهتيا الظروف السياسية والتشريعية لإقرار وتنفيذ قانون جديد للسلطات المحلية كاملة الصلاحيات.

ثانيا: تشكيل الهيئة الوطنية المشتركة ومهامها في تنظيم العلاقة

تمثل الهيئة الوطنية المرجعية السائدة والإدارية العليا لإدارة خطة التحول. ولضمان أعلى مستوى من الجدية والالتزام السياسي، يتم تشكيل هذه الهيئة الوطنية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها خمس وزارات رئيسية وثلاث محافظات.

وتتلخص مهام الهيئة التنفيذية في الآتي:

تنظيم وتبويض الاختصاصات المركزية: حصر المهام والموارد المالية والإدارية التي تقع قانونا ضمن اختصاص الوزارات والأجهزة المركزية، وصياغة أليات تفويضها للسلطات المحلية بناء على جهوزية كل محافظة.

تحديد ونقل المهام المالية: الإشراف المباشر على نقل حصص المحافظات من الإيرادات المركزية والمشتركة وضمان تدفقتها بسلاسة لدعم الموازنات المحلية.

الرقابة والإشراف المباشر المستمر: متابعة وتقييم أداء السلطات المحلية في تنفيذ المهام المفوضة إليها من قبل السلطة المركزية، وراقبة مستوى استغلال تلك الصلاحيات والمهام لضمان توجيهها بكفاءة نحو خدمة المواطنين.

الفصل في منازعات الاختصاص: العمل كجهة مرجعية ملزمة لفض النزاعات والتنازعات القانونية والإدارية البينية بين الوزراء والمحافظين.

الحكومة والمساءلة: إرساء قواعد الشفافية ونظم مكافحة الفساد المالي والإداري على المستوى المحلي.

ثالثا: معالجة شحة الإمكانيات عبر الاستقلال الاقتصادي المحلي

نظرا لشحة إمكانيات الحكومة المركزية وعجزها المالي عن التغطية الكاملة للمهام والخدمات التي ستفوض للسلطات المحلية (خاصة في القطاعات الخدمية والاقتصادية الحيوية)، فإن الرؤية الاستراتيجية تقر بضرورة منح السلطات المحلية صلاحيات أوسع وأكثر مرونة لتغطية هذا العجز الاعتمادي من خلال:

تنمية واستغلال الموارد المحلية: منح المحافظات الحق الكامل في تطوير أوعيتها الإيرادية المحلية والذاتية واستغلالها بشكل مباشر لدعم الاقتصاد المحلي.

الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص: تمكين السلطات المحلية من إبرام شراكات وعمل الشراكات استثمارية وتنموية مع القطاع الخاص المحلي والدولي لبناء البنى التحتية وتدوير عجلة التنمية.

الضوابط المركزية: تسياس هذه الصلاحيات الاستثمارية والشراكات وفقا لضوابط وسياسات عامة تقرها وتعتمدها الحكومة المركزية لضمان التناسق الوطني وحماية أصول الدولة ومصالحها العليا.

رابعا: بناء القدرات كركيزة أساسية لانتقال الصلاحيات والمسؤوليات الجديدة إن التحول نحو لامركزية الموجهة وتفويض الصلاحيات لا يمكن أن يحقق أهدافه بمجرد إصدار القرارات التوقية؛ بل يتطلب ذلك قوة في كفاءة الكادر البشري والمؤسسي. من هنا، تبرز الأهمية القصوى لبناء قدرات الحكومة المركزية والسلطات المحلية على حد سواء في هذه المرحلة الحرجة، لتمكين كل طرف من القيام بمسؤولياته ومهامه الجديدة والجسيمة بكفاءة واقتدار.

فالحكومة المركزية تحتاج إلى إعادة تأهيل كوادرها للتحول من عقلية «الإدارة المباشرة والتنفيذ التوقي» إلى عقلية «رسم السياسات، التخطيط الاستراتيجي، والرقابة الفنية»، وفي المقابل، تحتاج السلطات المحلية إلى بناء قدرات حقيقية في مجالات التخطيط التنموي المحلي، إدارة الموازنات، تنمية الموارد، وحوكمة الشراكات مع القطاع الخاص.

ولضمان جدية هذا المسار، تتولى الهيئة الوطنية المشتركة الإشراف المباشر على برامج تأهيل وحوكمة الوزارات ومؤسساتها، بالتوازي مع تأهيل وحوكمة السلطات المحلية. ولن يكون التدريب مجرد ورش عمل عابرة، بل مسارا إلزاميا وحوكوما يربط بين رفع كفاءة المؤسسة ومستوى الصلاحيات والموارد المالية الممنوحة لها تدريجا.

خامسا: المكتب الفني: عصب الهيئة والذراع المعرفي والتنفيذي لكي تتمكن الهيئة الوطنية من القيام بمهامها الجسيمة والرقابة على برامج التأهيل بعيدا عن البيروقراطية، يسند إليها مكتب فني متكامل يضم نخبة من



إعداد/ المهندس بدر محمد باسلمة وزير الإدارة المحلية

الخطوات التنفيذية... (3 أشهر)

تبدأ العملية فوراً بتأسيس اللجنة الوطنية و المكتب الفني وتجهيز خطته الكاملة والهيكل الإجرائية والتنفيذية ليكون جاهزا بالكامل لإدارة وحوكمة المرحلة الانتقالية. بعد المكتب الفني في هذه الفترة الدراسات اللازمة، ويطلق الإطار العام لبرامج بناء القدرات وتأهيل الوزارات والمحافظات، ويضع التصورات المالية والضوابط الاستثمارية. لا يتم تفعيل نقل أي صلاحيات في هذه الخطوة حتى يكون المكتب واللجنة يكامل الجهوزية الفني.

الخطوة الثانية: تفعيل وتطبيق قانون السلطة المحلية بمجرد جهوزية اللجنة الوطنية ومكتبها الفني، يتم إطلاق الخطوة الثانية المتمثلة في تفعيل الشامل والضام لقانون السلطة المحلية الحالي، والبدء الفوري في تطبيق نقل المهام والصلاحيات الكاملة بموجب القانون من الوزارات إلى المحافظات تحت الإشراف والرقابة المباشرة، والمستمرة من الهيئة الوطنية المشتركة و المكتب الفني التابع لها.

سابعاً: مصفوفة المهام والأنشطة لكل طرف في منظومة الحكومة لضمان انسبائية العمل، تم تحديد المسؤوليات التنفيذية بدقة لكل طرف على النحو التالي:

الطرف الأول: السلطات المركزية (الحكومة والوزارات)

المهام الاستراتيجية والتنفيذية:

- إقرار السياسات العامة والضوابط الحاكمة لاستثمار الموارد المحلية والشراكة مع القطاع الخاص.
- حصر التمويلات والمشاريع المركزية وتصنيف ما يمكن تفويضه قطاعياً.

الطرف الثاني: السلطات المحلية (المحافظات)

المهام الاستراتيجية والتنفيذية:

- إدارة ومواجهة التحديات الخدمية والاقتصادية محلياً عبر الموارد المفوضة.
- استيعاب برامج بناء القدرات المكثفة لتأهيل الكادر القيادي والتنفيذي بالمحافظة.

الطرف الثالث: السلطات المحلية (المحافظات)

المهام الاستراتيجية والتنفيذية:

- إدارة ونظام فض النزاعات الإدارية والمالية بمرجعية قانونية ملزمة.
- مراقبة مدى التزام الفروع المحلية بالسياسات العامة للدولة والخطوط العريضة لاتفاقيات الاستثمارية.
- المراجعة الدورية لتقارير الأداء المفوضة من المحليات.
- المهام الاستراتيجية والتنفيذية: (بقيادة رئيس الوزراء) والمكتب الفني.
- صياغة جداول نقل الصلاحيات الإدارية والمالية وجدولتها زمنياً.
- تنمية والإشراف الرقابي المباشر على برامج تأهيل وحوكمة الوزارات ومؤسساتها والسلطات المحلية.
- توفير الاستشارات الدولية وبناء قدرات الكوادر المحلية لإدارة الاقتصاد المحلي.
- أنشطة الحوكمة والرقابة وبناء القدرات:
- الإشراف المباشر والمستمرة على كفاءة السلطات المحلية في استغلال المهام الموكلة إليها.
- ربط مستوى تفويض الصلاحيات بمدى اجتياز المؤسسات لبرامج الحوكمة والتأهيل.
- إدارة نظام فض النزاعات الإدارية والمالية بمرجعية قانونية ملزمة.
- الطرف الثالث: السلطات المحلية (المحافظات)
- المهام الاستراتيجية والتنفيذية:
- إدارة ومواجهة التحديات الخدمية والاقتصادية محلياً عبر الموارد المفوضة.
- استيعاب برامج بناء القدرات المكثفة لتأهيل الكادر القيادي والتنفيذي بالمحافظة.
- تنمية الأوعية الإيرادية الذاتية وبناء شراكات تعاقدية واستثمارية مع القطاع الخاص وفق السياسات المقررة مركزياً.
- أنشطة الحوكمة والرقابة وبناء القدرات:
- الالتزام الصارم بمعايير الإفصاح المالي والشفافية وحوكمة العقود الاستثمارية.
- تفعيل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية والحاسبية المحلية.
- رفع تقارير أداء ومستوى استغلال دورية شفافة للهيئة الوطنية المشتركة.
- خاتمة ودعوة للفتاح الوطني: هل من بديل؟

تمثل هذه الرؤية الاستراتيجية مساراتها المحلية والعملية طوق نجاة لإعادة الروح إلى جسد الإدارة العامة للدولة، وتجاوز حالة الانسداد التشريعي الحالي عبر استثمار النص القانوني النافذ وتطوير أليات تطبيقه. إن التركيز على بناء القدرات وحوكمة الأجهزة المركزية والمحلية تحت مظلة هيئة وطنية عليا يضمن نقلة آمنة ومدروسة نحو لامركزية تنموية حقيقية ومستدامة.

و مع ذلك، فإن نجاح الاستراتيجيات الكبرى يرتكز دائماً على التوافق والتطوير المستمر. ومن هنا، يظل الباب مفتوحاً أمام العقول السياسية والإدارية والاقتصادية؛ فمن لديه رؤية مغايرة، أو حل بديل وقابل للتطبيق يضمن معالجة جذرية وحاسمة لمشكلة العلاقة المتعددة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية في ظل الظروف الاستثنائية والمالية الراهنة، فليقدم به إثراء للمصلحة الوطنية العليا.

أعلن قلم التوثيق بمحكمة حبس الابتدائية محافظة الحديدة بأنه تقدم إليها محمد سعيد احمد شعلان من أهالي التربة محافظة تعز بتاريخ 6 / 5 / 2026م بنقل بصيرة شرائه من البائع إليه / عمر حسين سالم حيدرة في ساحة أرض من أراضي الشعيبة المسمى المدير مديرية حبس مساحتها عشرون ذراعاً شاماً يمتد في عشرين ذراعاً شرقاً غرباً المحدودة قليلاً حرم الفرح وشرقياً وغربياً ويمانياً البائع تاريخها 16 / شهر صفر / 1406هـ الموافق 30 / 10 / 1985م محررة بخط الأمين / إبراهيم عطا جعمان موثق لدى محكمة حبس برقم (406) صفحة (74) تاريخ القيد / 3محرر 1407هـ الموافق 9 / 9 / 1986م مفيداً في طلبه أن البصيرة المشار إليها أعلاه فقدت عليه بسبب النزوح والتنقل من مكان إلى آخر بسبب الأحداث الجارية في البلاد. فمن له أي اعتراض على ذلك فعليه التقدم باعتراضه إلى قلم التوثيق بمحكمة حبس الابتدائية خلال المدة القانونية من تاريخ النشر ما لم فإن قلم التوثيق سيقوم بنقل بدل فاقد للبصيرة المذكورة من سجلات المحكمة وفقاً للقانون.

رئيس قلم التوثيق طارق فيصل طيب

● بناء على قرار المحكمة الصادر في جلسة 27 / 11 / 1447هـ الموافق 13 / 6 / 2026م والذي قضى بإعلان المدعى عليه/ محمد سعيد محسن الجهراني بالحضور إلى محكمة شرق تعز الابتدائية لرد على الدعوى المرفوعة من المدعية/ ترمين علي محمد الحرازي في القضية المشروعة رقم (186) لسنة 1447هـ بشأن إثبات طلاق المدعية، وذلك بالحضور خلال شهر من تاريخ النشر ما لم سيتم السير في إجراءات القضية بوجه منضوب وفقاً للمادة (45) من قانون المرافعات والتفويض المدني رقم (40) لسنة 2002م.

القاضي محمكة شرق تعز الابتدائية القاضي / عفيف شرف عبد الله العماري

● تعلن محكمة التعزية الابتدائية بأنه تقدم إلى محكمة التعزية الابتدائية الأخ/ طلال بجاش سيف مقبل يحمل بطاقة شخصية صادرة من الأحوال المدنية برقم (413031856110) بتاريخ 30 / 7 / 2025م بتعديل بياناته المدونة في النظام الآلي لمصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني (الصورة الشخصية والبصمة) إلى صورته

● يعلن المواطن / ودي عبدالله صالح عبيد عن فقدان جواز سفر صادر من م / م / عن يحمل رقم 12806751 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة المعلا.

● يعلن المواطن / فايز قايح سعيد ناشر عن فقدان جواز سفر صادر من م / م / عن يحمل رقم 14690345 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة المعلا.

● يعلن المواطن / عبدالرحمن عيظة بلفاس عن فقدان بيان جمركي رقم C19145 بتاريخ 23 / 4 / 2025م صادر من جمرك شحن لاندكروزر براو صالون بدل لون ابيض لؤلؤي موديل 2020م باسم / منذر عادل بجنف ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن / حسين محمد عبدالله صالح الجعدني عن فقدان بطاقة شخصية كمبيوتر صادرة من م / م / عن تحمل رقم 03010253604 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة خور مكسر.

● يعلن المواطن / ناصر أحمد عبدالشيخ عن فقدان ملكية سيارة رقم 37556 مؤقت عن خصوصي موديل 2004م لون ابيض سكري ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن / عبدالله قاسم حسين المشدي عن فقدان ملكية سيارة رقم 7338 / عن نقل بيك اب دايبو داماس لون ازرق موديل 2010م ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن / احمد راجح أحمد السابقي عن فقدان جواز سفر رقم 14784285 صادر من عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة

إعلانات قضائية

● بصفته المحكمة. فمن له اعتراض على ذلك فليقدم به إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة التعزية الابتدائية القاضي / عبد الناصر ياسين بشر قحطان

● تقدم إلى محكمة صبر الابتدائية محافظة تعز الأخ/ أنور عبد الباري حسن علي يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (682914250159) وتاريخ 15 / 1 / 2025م بصفته ابن المتوفى/ عبد الباري حسن علي مدعياً أن والده المذكور توفي وفاة طبيعية في تاريخ 2010/ 6 / 20م وانحصر إرثه في زوجته مسك عبد الله احمد اسعد (82سنة)، وأولاده منها وهم / احسان عبد الباري حسن علي (55سنة)، وشجاع عبد الباري حسن علي (52سنة)، وأنور عبد الباري حسن علي (48سنة)، ومحمد عبد الباري حسن علي (46سنة)، وهيام عبد الباري حسن علي (43سنة)، وعلاء عبد الباري حسن علي (38سنة)، ولا وارث له غير من ذكر. وعليه فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عاد محمد احمد القطري

● تنظر محكمة البريقة الابتدائية طلب انحصار وراثته للمتوفى/ أحمد محمد عبدربه تقدم به/ عبدربه احمد محمد، والورثة الشرعيون هم: جمالة عبدربه عبدالله (زوجة المتوفى)، صالح أحمد محمد (ابن المتوفى)، محمد عبد الله محمد (ابن المتوفى)، ابوبكر أحمد محمد (ابن المتوفى)، عبدربه أحمد محمد (ابن المتوفى)، ابرار أحمد محمد (ابنة المتوفى)، وتم تحديد الجلسة يوم الأربعاء 9 محرم 1448هـ الموافق 24 / 6 / 2026م فمن لديه أي اعتراض فعليه الحضور إلى المحكمة بالتاريخ المحدد أعلاه.

رئيس محكمة البريقة الابتدائية القاضي / محمد عبدالرحيم باعمر

● تنظر محكمة الميناء الابتدائية طلب انحصار وراثته للمتوفى/ آلاء خالد محمد محمد سالم تقدم به/ خالد محمد محمد سالم، والورثة الشرعيون هم: خالد محمد محمد سالم (ابو المتوفى)، هلية محمد علي محمد (ام المتوفى)، نورة محمد عقيل عبدالرزاق

● تنفيذاً لقرار محكمة زنجبار الابتدائية م / ابن تعلن نيابة زنجبار الابتدائية م / ابن بن على المدعو / عبدالله قاسم محمد حسين المتهم في القضية الجنائية رقم 3 لسنة 2025م جريمة جسيمة بواقعة سرقة براكراه، عليه الحضور امام محكمة زنجبار الابتدائية م / ابن خلال مدة شهر من تاريخ الإعلان ما لم فسيتم محاكمته طبقاً لنص المادة (285) إ ج وما بعدها.

وكيل نيابة زنجبار الابتدائية م / أبن القاضي / إبراهيم صالح العزيمي

● تعلن محكمة المقاطرة الابتدائية بأنه تقدم إلى المحكمة الأخ/ ماجد محمد شمسان بالوكالة عن محمد شمسان مقبل أحمد بموجب الوكالة المحررة بخط الأمين خالد علي عبدالله بني غازي المؤرخة 10 رمضان 1447هـ بمطلب نقل بدل فاقد من الفرز الخاص بموكله محمد شمسان مقبل أحمد ما خصه من بعد ابيه وهو الفرز المحرر بخط الأمين أحمد محمد سعيد الأحكي المؤرخ جماد أول 1421هـ الموافق 20 / 8 / 2000م فمن له أي اعتراض او تصرف من الفرز الواردة بياناته أعلاه عليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان ما لم ستسير المحكمة بالإجراءات وفقاً للقانون.

القاضي المناوب بمحكمة المقاطرة الابتدائية القاضي / خليل عبدالرزاق سعيد الأحكي

● تقدم إلى محكمة صبر الابتدائية محافظة تعز الأخ/ عبدالله حمود عبده يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (04010316374) وتاريخ 29 / 1 / 2024م بصفته ابن المتوفى / حمود عبده أحمد إبراهيم مدعياً أن والده المذكور توفي وفاة طبيعية في عام 2017م وانحصر إرثه في أولاده وهم/ أحمد حمود عبده أحمد متوفى بعده عبدالله حمود عبده أحمد إبراهيم 65 سنة وفاطمة حمود عبده أحمد إبراهيم 70 سنة وهزاع حمود عبده أحمد إبراهيم 60 سنة ونعمة حمود عبده أحمد إبراهيم 55 سنة ولا وارث له غير من ذكر. فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عادل محمد أحمد القطري

● بصفته المحكمة. فمن له اعتراض على ذلك فليقدم به إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة التعزية الابتدائية القاضي / عبد الناصر ياسين بشر قحطان

● تقدم إلى محكمة صبر الابتدائية محافظة تعز الأخ/ أنور عبد الباري حسن علي يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (682914250159) وتاريخ 15 / 1 / 2025م بصفته ابن المتوفى/ عبد الباري حسن علي مدعياً أن والده المذكور توفي وفاة طبيعية في تاريخ 2010/ 6 / 20م وانحصر إرثه في زوجته مسك عبد الله احمد اسعد (82سنة)، وأولاده منها وهم / احسان عبد الباري حسن علي (55سنة)، وشجاع عبد الباري حسن علي (52سنة)، وأنور عبد الباري حسن علي (48سنة)، ومحمد عبد الباري حسن علي (46سنة)، وهيام عبد الباري حسن علي (43سنة)، وعلاء عبد الباري حسن علي (38سنة)، ولا وارث له غير من ذكر. وعليه فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عاد محمد احمد القطري

● تنظر محكمة البريقة الابتدائية طلب انحصار وراثته للمتوفى/ أحمد محمد عبدربه تقدم به/ عبدربه احمد محمد، والورثة الشرعيون هم: جمالة عبدربه عبدالله (زوجة المتوفى)، صالح أحمد محمد (ابن المتوفى)، محمد عبد الله محمد (ابن المتوفى)، ابوبكر أحمد محمد (ابن المتوفى)، عبدربه أحمد محمد (ابن المتوفى)، ابرار أحمد محمد (ابنة المتوفى)، وتم تحديد الجلسة يوم الأربعاء 9 محرم 1448هـ الموافق 24 / 6 / 2026م فمن لديه أي اعتراض فعليه الحضور إلى المحكمة بالتاريخ المحدد أعلاه.

رئيس محكمة البريقة الابتدائية القاضي / محمد عبدالرحيم باعمر

● تنظر محكمة الميناء الابتدائية طلب انحصار وراثته للمتوفى/ آلاء خالد محمد محمد سالم تقدم به/ خالد محمد محمد سالم، والورثة الشرعيون هم: خالد محمد محمد سالم (ابو المتوفى)، هلية محمد علي محمد (ام المتوفى)، نورة محمد عقيل عبدالرزاق

● تنفيذاً لقرار محكمة زنجبار الابتدائية م / ابن تعلن نيابة زنجبار الابتدائية م / ابن بن على المدعو / عبدالله قاسم محمد حسين المتهم في القضية الجنائية رقم 3 لسنة 2025م جريمة جسيمة بواقعة سرقة براكراه، عليه الحضور امام محكمة زنجبار الابتدائية م / ابن خلال مدة شهر من تاريخ الإعلان ما لم فسيتم محاكمته طبقاً لنص المادة (285) إ ج وما بعدها.

وكيل نيابة زنجبار الابتدائية م / أبن القاضي / إبراهيم صالح العزيمي

● تعلن محكمة المقاطرة الابتدائية بأنه تقدم إلى المحكمة الأخ/ ماجد محمد شمسان بالوكالة عن محمد شمسان مقبل أحمد بموجب الوكالة المحررة بخط الأمين خالد علي عبدالله بني غازي المؤرخة 10 رمضان 1447هـ بمطلب نقل بدل فاقد من الفرز الخاص بموكله محمد شمسان مقبل أحمد ما خصه من بعد ابيه وهو الفرز المحرر بخط الأمين أحمد محمد سعيد الأحكي المؤرخ جماد أول 1421هـ الموافق 20 / 8 / 2000م فمن له أي اعتراض او تصرف من الفرز الواردة بياناته أعلاه عليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان ما لم ستسير المحكمة بالإجراءات وفقاً للقانون.

القاضي المناوب بمحكمة المقاطرة الابتدائية القاضي / خليل عبدالرزاق سعيد الأحكي

● تقدم إلى محكمة صبر الابتدائية محافظة تعز الأخ/ عبدالله حمود عبده يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (04010316374) وتاريخ 29 / 1 / 2024م بصفته ابن المتوفى / حمود عبده أحمد إبراهيم مدعياً أن والده المذكور توفي وفاة طبيعية في عام 2017م وانحصر إرثه في أولاده وهم/ أحمد حمود عبده أحمد متوفى بعده عبدالله حمود عبده أحمد إبراهيم 65 سنة وفاطمة حمود عبده أحمد إبراهيم 70 سنة وهزاع حمود عبده أحمد إبراهيم 60 سنة ونعمة حمود عبده أحمد إبراهيم 55 سنة ولا وارث له غير من ذكر. فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عادل محمد أحمد القطري

● بصفته المحكمة. فمن له اعتراض على ذلك فليقدم به إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة التعزية الابتدائية القاضي / عبد الناصر ياسين بشر قحطان

● تقدم إلى محكمة صبر الابتدائية محافظة تعز الأخ/ أنور عبد الباري حسن علي يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (682914250159) وتاريخ 15 / 1 / 2025م بصفته ابن المتوفى/ عبد الباري حسن علي مدعياً أن والده المذكور توفي وفاة طبيعية في تاريخ 2010/ 6 / 20م وانحصر إرثه في زوجته مسك عبد الله احمد اسعد (82سنة)، وأولاده منها وهم / احسان عبد الباري حسن علي (55سنة)، وشجاع عبد الباري حسن علي (52سنة)، وأنور عبد الباري حسن علي (48سنة)، ومحمد عبد الباري حسن علي (46سنة)، وهيام عبد الباري حسن علي (43سنة)، وعلاء عبد الباري حسن علي (38سنة)، ولا وارث له غير من ذكر. وعليه فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عاد محمد احمد القطري

● تنظر محكمة البريقة الابتدائية طلب انحصار وراثته للمتوفى/ أحمد محمد عبدربه تقدم به/ عبدربه احمد محمد، والورثة الشرعيون هم: جمالة عبدربه عبدالله (زوجة المتوفى)، صالح أحمد محمد (ابن المتوفى)، محمد عبد الله محمد (ابن المتوفى)، ابوبكر أحمد محمد (ابن المتوفى)، عبدربه أحمد محمد (ابن المتوفى)، ابرار أحمد محمد (ابنة المتوفى)، وتم تحديد الجلسة يوم الأربعاء 9 محرم 1448هـ الموافق 24 / 6 / 2026م فمن لديه أي اعتراض فعليه الحضور إلى المحكمة بالتاريخ المحدد أعلاه.

رئيس محكمة البريقة الابتدائية القاضي / محمد عبدالرحيم باعمر

● تنظر محكمة الميناء الابتدائية طلب انحصار وراثته للمتوفى/ آلاء خالد محمد محمد سالم تقدم به/ خالد محمد محمد سالم، والورثة الشرعيون هم: خالد محمد محمد سالم (ابو المتوفى)، هلية محمد علي محمد (ام المتوفى)، نورة محمد عقيل عبدالرزاق

● تنفيذاً لقرار محكمة زنجبار الابتدائية م / ابن تعلن نيابة زنجبار الابتدائية م / ابن بن على المدعو / عبدالله قاسم محمد حسين المتهم في القضية الجنائية رقم 3 لسنة 2025م جريمة جسيمة بواقعة سرقة براكراه، عليه الحضور امام محكمة زنجبار الابتدائية م / ابن خلال مدة شهر من تاريخ الإعلان ما لم فسيتم محاكمته طبقاً لنص المادة (285) إ ج وما بعدها.

وكيل نيابة زنجبار الابتدائية م / أبن القاضي / إبراهيم صالح العزيمي

● تعلن محكمة المقاطرة الابتدائية بأنه تقدم إلى المحكمة الأخ/ ماجد محمد شمسان بالوكالة عن محمد شمسان مقبل أحمد بموجب الوكالة المحررة بخط الأمين خالد علي عبدالله بني غازي المؤرخة 10 رمضان 1447هـ بمطلب نقل بدل فاقد من الفرز الخاص بموكله محمد شمسان مقبل أحمد ما خصه من بعد ابيه وهو الفرز المحرر بخط الأمين أحمد محمد سعيد الأحكي المؤرخ جماد أول 1421هـ الموافق 20 / 8 / 2000م فمن له أي اعتراض او تصرف من الفرز الواردة بياناته أعلاه عليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ هذا الإعلان ما لم ستسير المحكمة بالإجراءات وفقاً للقانون.

القاضي المناوب بمحكمة المقاطرة الابتدائية القاضي / خليل عبدالرزاق سعيد الأحكي

● تقدم إلى محكمة صبر الابتدائية محافظة تعز الأخ/ عبدالله حمود عبده يحمل بطاقة شخصية صادرة من تعز برقم (04010316374) وتاريخ 29 / 1 / 2024م بصفته ابن المتوفى / حمود عبده أحمد إبراهيم مدعياً أن والده المذكور توفي وفاة طبيعية في عام 2017م وانحصر إرثه في أولاده وهم/ أحمد حمود عبده أحمد متوفى بعده عبدالله حمود عبده أحمد إبراهيم 65 سنة وفاطمة حمود عبده أحمد إبراهيم 70 سنة وهزاع حمود عبده أحمد إبراهيم 60 سنة ونعمة حمود عبده أحمد إبراهيم 55 سنة ولا وارث له غير من ذكر. فمن له اعتراض على ذلك فعليه التقدم إلى المحكمة خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس محكمة صبر الابتدائية القاضي / عادل محمد أحمد القطري

إعلانات فقدان

● يعلن المواطن / يوسف عوض احمد الشينبي عن فقدان بطاقة شخصية رقم 053412952580 صادرة من حضرموت ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الديس الشرقية.

● تعلن المواطنة / سامية مبارك حاج حميد عن فقدان بطاقة شخصية رقم 08000013839 صادرة من حضرموت ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الديس الشرقية.

● يعلن المواطن / عماد الدين صالح علي عبيد عن فقدان لوحة خلفية رقم 25111 لسيارة نوع هونداي ملكية رقم 28909 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة المعلا.

● يعلن المواطن / سالم عيسى هلال سوكر عن فقدان بطاقة شخصية ذكية رقم 488811451167 صادرة من سقطرى ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن حبيوبه (الشامل).

● يعلن المواطن / ادهم جلال عبده محمد عن فقدان جواز سفر رقم 09685904 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / نعمان مرشد عبدالله النيداني عن فقدان جواز سفر رقم 10119784 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة النصب تعز.

● يعلن المواطن / هالة محمد علي عبده عن فقدان جواز سفر رقم 11926849 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / أمين وهبي عبدالغني عن فقدان بيانات جمركي رقم 26752 بتاريخ 15 / 3 / 2018م صادر شحن لراس قاطرة محور لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.

● يعلن المواطن / يوسف عوض احمد الشينبي عن فقدان بطاقة شخصية رقم 053412952580 صادرة من حضرموت ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الديس الشرقية.

● تعلن المواطنة / سامية مبارك حاج حميد عن فقدان بطاقة شخصية رقم 08000013839 صادرة من حضرموت ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن الديس الشرقية.

● يعلن المواطن / عماد الدين صالح علي عبيد عن فقدان لوحة خلفية رقم 25111 لسيارة نوع هونداي ملكية رقم 28909 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة المعلا.

● يعلن المواطن / سالم عيسى هلال سوكر عن فقدان بطاقة شخصية ذكية رقم 488811451167 صادرة من سقطرى ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى إدارة أمن حبيوبه (الشامل).

● يعلن المواطن / ادهم جلال عبده محمد عن فقدان جواز سفر رقم 09685904 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / نعمان مرشد عبدالله النيداني عن فقدان جواز سفر رقم 10119784 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة النصب تعز.

● يعلن المواطن / هالة محمد علي عبده عن فقدان جواز سفر رقم 11926849 صادر من تعز ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى إدارة البحث الجنائي تعز.

● يعلن المواطن / أمين وهبي عبدالغني عن فقدان بيانات جمركي رقم 26752 بتاريخ 15 / 3 / 2018م صادر شحن لراس قاطرة محور لون ابيض ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى أقرب مركز شرطة.

● يعلن المواطن / ودي عبدالله صالح عبيد عن فقدان جواز سفر صادر من م / م / عن يحمل رقم 12806751 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة المعلا.

● يعلن المواطن / فايز قايح سعيد ناشر عن فقدان جواز سفر صادر من م / م / عن يحمل رقم 14690345 ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة المعلا.

● يعلن المواطن / عبدالرحمن عيظة بلفاس عن فقدان بيان جمركي رقم C19145 بتاريخ 23 / 4 / 2025م صادر من جمرك شحن لاندكروزر براو صالون بدل لون ابيض لؤلؤي موديل 2020م باسم / منذر عادل بجنف ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن / حسين محمد عبدالله صالح الجعدني عن فقدان بطاقة شخصية كمبيوتر صادرة من م / م / عن تحمل رقم 03010253604 ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة خور مكسر.

● يعلن المواطن / ناصر أحمد عبدالشيخ عن فقدان ملكية سيارة رقم 37556 مؤقت عن خصوصي موديل 2004م لون ابيض سكري ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن / عبدالله قاسم حسين المشدي عن فقدان ملكية سيارة رقم 7338 / عن نقل بيك اب دايبو داماس لون ازرق موديل 2010م ويرجى ممن يعثر عليها تسليمها إلى شرطة الشيخ عثمان.

● يعلن المواطن / احمد راجح أحمد السابقي عن فقدان جواز سفر رقم 14784285 صادر من عدن ويرجى ممن يعثر عليه تسليمه إلى شرطة